الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاخبار
التاريخ: ١٩٧٥/٤/١٩

قصة أنور السادات مع الديمقراطية

السادات لم يمانع فى قيام الأحزاب

ويؤمن بحرية الصحافة وحرية الرأى

كتاب جديد عن فكر السادات يصدر فى ٥ يونيو القادم

قال الرئيس انور السادات:

ـ «.. تبين لى ان البعض ـ وكانوا من اصدقائى ـ قد فهموا ان انور السادات ـ صديقهم ـ يجب ان يضعهم فوق راس الجميع . وكانوا مخطئين . ولكيلا تحدث «ماساة» تؤثر فى سير العمل اضطررت الى الضرب بشدة ، وبقسوة ، لكى اثبت للزملاء جميعا ان الصداقة شىء .. والعمل شىء آخر . فانت صديقى وهذا شىء لا خلاف عليه ولا انكره . اما انك تملك كفاءات لا وجود لها عند الآخرين ، فذلك يحتاج منك الى دليل .. والصداقة ليست ـ ابدا ـ دليلا على الكفاءة . واضاف الرئيس انور السادات :

١٥٩٤٩

ـ ((وهـكذا كان موقفى مع اصـدقائى . كان حتما على ان أعطيهم درسا ما كان اغناهم عنه ، لو كانوا قد آمنوا بالعمـل ، لا بالعواطف)) .

.. هذا الكلام كتبه انور السادات فى ديسمبر سنة ١٩٥٤ . واراد به ان يوضح التوازن بين العقل والعاطفة . فالصداقة وان كانت فى اساسها عاطفة من اسمى العواطف الانسانية ، الا انها فى حاجة الى سياج عقلى يحميها من شطحات العاطفة .

.. هكذا آمن دائما انور السادات .. بل انه يطبق هذا الايمان بالمعيار الموضوعى للصداقة على الضباط الاحرار فى تخطيطهم للثورة وفى القيام بها ، فيقول :

ـ ((.. اضطلع بقيادة هذه الثورة لفيف من ابنـاء مصر ، عاشوا سنوات عديدة قبل الثورة وبعـدها ، مجتمعين تحت راية المبادىء السـامية التى اعلنوها منـذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وقـد يحدث ـ بل لابد ان يحدث ـ بين افراد اية جمـاعة من الناس ، تباين فى زوايا النظر الى مسالة معينة أو اكثر)) .

.. وهذا الخلاف فى الراى يحترمه الرئيس انور السادات .

ويحكى لنا السادات تجربة شخصية له اهتز لها وتأثر بها تأثيرا واضحا . ففى سنة ١٩٥٥ زار انور السادات الهند . واقام له المرحوم الباندیت نهـرو حفل استقبال ، ضم جميع المسئولين ، من بينهم أعضاء فى حزب المؤتمر الحاكم ، واعضاء فى الاحزاب الاخرى المعارضة . ولفت نظر السادات وجود نائب هنـدى وزوجته ، كان السادات قد تعرف عليهما فى القاهرة ويعلم انهما من اشد المعارضين لنهرو ورغم ذلك فوجىء السادات بالنائب وزوجته يتقدمان من نهرو ، ويصافحانه بمنتهى الاحترام . وقبلاه كما يقبل الابن اباه وتولى نهرو تقديمهما لانور السادات ، الذى قال له انه يعرفهما من قبل وسبق ان قابلهما فى القاهرة فقاله نهرو ضاحكا :

ـ « وهـل تعلم انهما من اشـد المعارضين لى ؟ »

فرد عليه السادات بانه يعلم ذلك ايضا .

وضحكوا جميعا . وظل السادات متاثرا بهذا الحادث حتى يومنا هذا. فقد ذكر هذه القصة اخيرا ،واضاف اليها قائلا :

ـ ((الطريقة اللى سلموا بيها على نهرو ، شعرت أن ابن او بنت بتسلم على أبوها . فى ذلك الوقت كان نهرو بيمثل وحدة الهند . والهند فيها اكثر من ١٠٠ لغة ، ويمكن ١٠٠ قـومية . اجناس بتنتقل من مدينة لمدينة مايفهموش بعض لغويا ، ومع ذلك ٥٠٠ مليون يمثلهم اب هو نهـرو . أشد المعارضين له يدخل وفى الحفـل أمامى ، ويعاملوه كاب تماما ..

.. وهذه التجربة التى عاشها أنور السادات ، كانت السبب فى انه قدم استقالته من مجلس قيـادة الثورة فى سنه ١٩٥٥ . ففى هـذا الوقت بدات فيه صراعات فى القـاهرة بين القيادات . وطوال رحلة العودة من الهند الى القاهرة ، والسادات يفكر فى هـذه الصراعات التى تنتظره ومقارنتها بما رآه فى الهند . وقد عبر أنور السادات عن ذلك باسلوبه فى احدى خطبه الاخيرة فقال :

ـ ((.. رجل واحـد استطاع ان يوحد مائة لغة وعشرات الاديان وعشرات الاجناس ، فكيف بنـا احنا هنا فى مصر ، واحنا شعب واحد ، وجنس واحد ، وجبهة واحدة .. كيف بنا نعمل صراع ؟ والله انا باعتبـر ان مهمتى فى مجلس الثورة انتهت)) .

وبالفعل استقال أنور السادات . ولكن المجلس رفض قبول الاستقالة . فقد كان السادات بالنسبة لاعضاء المجلس ، النجسيد الحى للديمقراطية وكان وجوده ضروريا وحيويا حتى لا يصل الصراع بينهم الى نقطة اللاعودة .

وايمان السادات بالديمقراطية ، ليس وليد اليوم . وانما يرجع هذا الايمان الى نشأته الاولى .

لا .. للديكتاتورية

وقد تولى نبيل راغب ، فى كتابه القيم عن ((انور السادات .. رائدا للتأصيل الفكرى ، تجميع بعض المواقف التى تجلت فيها ديمقراطية السادات ، وايمانه المطلق بها .

نقل نبيل راغب عن انور السادات ما كتبه عن الديمقراطية فى كتابه : ((قصة الثورة كاملة)) .

ـ ((لا ديكتاتورية اذن ولا حكم فرد ، ولا سيطرة لطبقة على طبقات ، ولا مصلحة الا مصلحة الشعب)) .

كتب السادات هذه العبارة فى الخمسينات. كتبها من اجل غالبية الشعب المصرى . بل انه يخاطبهم راسا فيقول :

ـ ((هل عرفت اذن ما هى الديمقراطية ؟ انت ايها الفلاح ويا عامل ، ويا صاحب الحاجة ، ويا طالب الرزق والعلم والصحه والامن ، افتح اذن الباب واخرج الى الطريق . فلن يقطع عليك الطريق عدو من هؤلاء الذين بطشوا بك فى الماضى))

وحرص أنور السادات الدائم على الديمقراطية ، هو فى الاصل حرصه على سلامة الامة ، لان الديمقراطية تجنب الشعب الوقوع فى براثن الثورات الدموية وما تتركه من رواسب بين ابناء الشعب الواحد . وهى رواسب قد تستمر لعدة أجيال وقد يحدث بسببها مضاعفات قد تنفجر فيما بعد على شكل انقلابات دموية اخرى ، مما يدخل الامة بأسرها فى دوامة رهيبة قد يصعب الخروج من دائرتها المفرغة .

ففى المجتمعات الاستبدادية يلجأ الناس ، آن عاجلا او آجلا الى العنف وبخاصة عندما يعجزون عن التعبير مما يشكون منه أو يغضبهم بوسائل اخرى .

ومنذ قيام ثورة ٢٣ يوليو وأنور السادات يرفض كبت الحريات . ويرفض تكميم الرأى . ويرفض الرقابة على الصحف . ففى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٤ كتب السادات يقول :

ـ ((... من حق كل مواطن أن يقول كل ما يشاء . أن يقوله فى خطبة ، أو فى مقال ، أو فى رسالة أو فى كتاب . فليقله بالطريقة التى يختارها بمحض ارادته))

.. وقال السادات ايضا ـ فى كتابه القاعدة الشعبية ـ :

ـ ((الديمقراطية الحقيقية هى أن يكون لكل فرد منا فى هذا الوطن : للفلاح وللعامل وللموظف وللطالب ، لكل انسان متعلم وغير متعلم ، الحق الكامل فى أن يبدى رأيه فى حرية وصراحة ، ولا يخشى من ابداء رأيه أية سلطة فى هذا البلد . الديمقراطية الحقيقية هى أن يسمح لكل مواطن مهما كان وضعه الاجتماعى أن يعبر عما يحس به فى حرية)) .

واذا كنا قد استمعنا من السادات ـ فى الايام الاخيرة ـ رأيه فى ضرورة قيام الشعب بمراقبة الحكام ومحاسبتهم ، فان هذا ليس بالجديد على تفكير أنور السادات . لقد آمن دائما السادات بهذا الحق للشعب . ففى الكتاب القديم الذى كتبه بعنوان ((القاعدة الشعبية)) يقول

السادات :

ـ ((الديمقراطية الحقيقية هى ان يكون لكل مواطن الحق فى ابداء رأيه فى حكامه وفى مراقبتهم ومحاسبتهم . الديمقراطية النظيفة هى أن نصل الى مرتبة جديدة والى وضع جديد لا يستطيع فيه الحاكم أن يستغلنا من جديد أو أن يعود بنا الى الوراء)) .

والحديث يدور هذه الأيام حول الجمع بين وظيفتين . فقد ضج الشعب من هؤلاء الذين يعملون فى اكثر من وظيفة ، ويتقاضون عن كل وظيفة مرتبا قائما بذاته ، فى الوقت الذى نشكو فيه من تضخم عدد المتعطلين ، ومن قلة المرتبات ، ومن جمود الوظائف .

.. واذا كان الرئيس أنور السادات قد شدد أخيرا على ضرورة الاقتصار على وظيفة واحدة ، ومرتب واحد ، فان هذا الرأى ليس وليد الظروف الحالية . وانما آمن به أنور السادات منذ قيام الثورة .

فقد تولى أنور السادات ، وقتذاك مسئولية العمل الصحفى فى صحيفة ((الجمهورية)) . ووصلته رسالة من أحد القراء يقول فيها :

((كيف تباشر عملك الصحفى ، وانت ضابط بالجيش ، أى فى حكم موظفى الحكومة . أليس هذا كسبا غير مشروع ؟))

وكان يمكن أن يتجاهل أنور السادات هذه الرسالة . أو يعوقها . ولكنه ـ كرجل آمن بحرية الرأى ، ونادى بالديمقراطية ، وبضرورة أن يحاسب الشعب حكامه ، فقد نشر أنور السادات نص رسالة القارىء ، ورد عليها بالسطور التالية :

ـ ((أباشر عملى الصحفى لانه جزء من رسالة الثورة . وبحكم الوضع الآن فانا أؤدى ما يطلب منى من خدمة عامة ولكنى أطمئنك يا صديقى اننى لا أتناول الا مرتب البكباشى فقط . ولا أحصل على مرتب من دار التحرير وتستطيع أن تطلع على حسابات دار التحرير لدى المراجعين القانونيين ، نواد وراغب الجميل وشركائهم ، لتتأكد بنفسك ولتطمئن على الكسب غير المشروع))

الصحافة حرة

وعاش أنور السادات دائما يرفض تكميم الصحافة .

كان دائما ينادى بحريتها وينادى بحرية الصحفى فى ممارسة مهنته بلا تدخل من السلطة الحاكمة . فقد آمن السادات بأن الصحافة هى التى تنمى عقلية الشعب ، وتعبر عن رغباته ، وتوصل الرأى العام الى المسئولين ، وترسم للجماهير طريق المستقبل ، وتبين لها خطة العمل .

ولذلك كان من الطبيعى جدا أن يبادر أنور السادات برفع الرقابة عن الصحف ، وتحرير اقلامها من الخوف ، ليعود لصحافتنا بريقها ولمعان نجومها .

فمن رأى أنور السادات أن تحديد حرية الصحافة عن طريق القانون لم يعد أمرا مقبولا بعد السادس من أكتوبر من عام ١٩٧٣ ـ لاننا إذا غالينا فى تدخل القانون فهذا يسلب رجال الصحافة حرية ضبط النفس ، وهى من المقاييس الضرورية للممارسة الديمقراطية الحقيقية ، وتكون نتيجة ذلك أن يقوم هؤلاء بعملهم الصحفى بطريقة آلية ، على حين يتحتم أن يكون للصحفيين حرية الفكر والتصرف بقدر الامكان اشعارا لهم بالمسئولية حتى يعملوا بوحى من ضمائرهم ، وليس بضغط من القانون او السلطة .

وفى كتاب نبيل راغب ـ ((أنور السادات . رائدا للتأصيل الفكرى)) ـ يذكر لنا قصة رواها أنور السادات ،

وتؤكد الى اى مدى كان السادات يقدس الاختلاف فى الرأى ، ويرفض الرأى الواحد ، والقرار الاوحد .

فى بداية عهد الثورة التقى انور السادات مع احد السياسيين القدامى وكان نائبا فى آخر برلمان قبل الثورة ، وكان السادات يعتز بصداقته لهذا النائب الوفدى لما يتمثل فيه القوة فى الخلق والوفاء بأجل معانيه . ودار بين السادات وصديقه الوفدى حوار حول الاحزاب وعودتها وقيام المجلس الوطنى بديلا عنها . وكان من رأى السياسى الوفدى أن المجلس الوطنى المقترح سيكون ((**صوريا وبلا اختصاص**)) . وان هذا المجلس ((**بصراحة ما فيش منه فايدة أبدا**))

فرد عليه أنور السادات :

ـ ((هون عليك يا صديقى . فلعلك اذا علمت الحكمة من قيام المجلس كأداة استشارية الى جانب الحكومة لعلك تقتنع أن اعتراضك هذا ليس له ما يبرره .. واذا اقتنعت برأيى كان به ، اما اذا لم تقتنع فلك رأيك . وأنا اذكرك ياصديقى ببدء هذه الثورة وكيف كنا مصممين على اجراء الانتخابات فى فبراير سنة ١٩٥٣ حتى ان هذه الفقرة حين لم ترد فى بيان الرئيس السابق على ماهر الذى اذاعه عقب الثورة ، بادرنا نحن الى اذاعة بيان من القيادة لنؤكد اجراء الانتخابات فى فبراير على النحو الذى ذكرته ، فما الذى حدث بعد ذلك ؟

طلبنا من الاحزاب أن تطهر نفسها فأبت واستعلت . ثم بدأت مناورات رجال السياسة وفيهم من ظن انه يستطيع أن يستغل هذه الثورة لكى تستمر الاوضاع فى البلاد على ما كانت عليه قبل الثورة .

لا .. للحزب الواحد

.. ثم يسأل انور السادات صديقه السياسى الوفدى القديم سؤالا مباشرا فيقول :

ـ ((**هل يستطيع أحد ان ينكر حالة الفساد السياسى والخلقى والاجتماعى التى كانت تسيطر على البلاد قبل ٢٣ يوليو ؟**

فيرد السياسى الوفدى القديم موافقا :

ـ ((**لا ..**))

فساله السادات :

ـ ((هل من المناسب اليوم والبلاد تجتاز أخطر فترة فى تاريخها ، والمشروعات الكبرى توضع وتنفذ ، والبرامج تعد حسب الطريقة التى نهضت بها جميع الامم وتنهض على اسس علمية ، هل من المناسب فى هذه الفترة أن تعود الاحزاب والانتخابات والخصومات والاحقاد بعد أن قطعنا هذا الشوط الطويل ؟

فقال السياسى الوفدى موافقا :

ـ ((لا ..))

.. وهكذا لم يكن السادات ضد تعدد الاحزاب ، ولا ضد تعدد الآراء السياسية . ولكنه طالب فقط بتأجيلها حتى تنهض البلاد من سقوطها السياسى والاجتماعى والحضارى والخلقى .

.. كان هذا رأى السادات فى بداية الثورة .

.. وهو نفس رأيه بعد أن تولى السلطة ، وأصبح رئيسا للجمهورية فقد أعلن أكثر من مرة أنه ((**ليس ضد تعدد الاحزاب**)) . ولكنه يترك للشعب أن يقول رأيه فى هذا الموضوع ، وبعد أن تسترد مصر أرضها المحتلة .

.. **ان القائد والزعيم الحقيقى ، هو الذى لا يغير رأيه ، او مبادئه التى آمن بها .**

وابرز مثال على تمسك السادات برأيه وعدم تغييره تبعا للظروف

والاحوال ، انه آمن بسيادة القانون دائما ، ورفض الفوضى التى قد يظنها البعض الحرية المطلقة . فسيادة القانون هى ـ فى راى انور السادات ـ الضمان الحقيقى لحرية الفرد .

ففى كتابه عن المفهوم الحضارى للحرية ـ الذى صدر سنة ١٩٥٩ ـ قال أنور السادات :

الحرية والحركة

ـ ((الحرية دائما هى حرية الحركة داخل وضع محدد . ومحدد لان الاوضاع دائما محددة . وقد كنا وسنظل داخل وضع محدد يحتم علينا ان نتحرك فى نطاقه فقط ، والا نتجاوزه ، والا هلكنا . واذا عسكرت جماعة فى غابة فانها لاتزاول حريتها فى النوم واليقظة كما يحلو لها ، والا لزاولت الذئاب والسباع حريتها فى التهامهم كما يحلو لها . لابد اذن من ايجاد وضع نوفق فيه بين رغبتنا الغريزية فى النوم واليقظة كما يحلو لنا وبين الخطر الجاثم من حولنا . والوضع الذى نحن فيه ببساطة اننا مهددون بالاعتداء علينا وسلب حريتنا واستقلالنا . كلنا مهددون ، كلنا .. بارضنا وسمائنا وقنالنا وطبقاتنا وآمالنا وآلامنا . ولهذا لا خلاف بيننا على أن واجبنا الاول هو مقاومة هذا التهديد واخذ الحذر وتدعيم حريتنا واستقلالنا))

.. هذا الكلام الذى نادى به انور السادات فى الخمسينات ، قام بتنفيذه فى السبعينات ، عندما تولى حكم البلاد

يقول انور السادات فى حديثه امام مجلس الشعب فى ٣١ يناير ١٩٧٣ :

استمرار الديمقراطية

ـ ((انا قلت مش حا ارجع فى الممارسة الديمقراطية . لكن الديمقراطية لا تعنى الفوضى او الخروج على الخط الاساسى . قد نختلف فى مجتمع الديمقراطية ، وقد نختلف داخل الهيكل الاساسى بتاعنا ، بتاع المجتمع ، اما حينما يصل الخلاف الى المبادىء الاساسية للمجتمع بتاعنا ، لا . ده مش خلاف ، ده صراع وهدم ، ولا يقبل على الاطلاق . لن يمكن ان نكمل المسيرة ونكمل مسيرتنا الديمقراطية عشان نكمل التجربة وانا حكيت وقلت ان المؤسسات قامت ، الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب قام ، مجلس الشعب بالانتخاب الحر قام ، السلطة التنفيذية موجودة ، بدات الممارسة الديمقراطية ، احنا لسه ماكملناش التجربة . ده احنا فى الممارسة وحايحصل أخطاء ونصلح هذه الاخطاء)) .

.. لقد نادى السادات دائما بحرية الراى .

فالحرية مكفولة ، ولكل انسان حرية التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة او بالتصوير او غير ذلك من وسائل التعبير . والنقد الذاتى والبناء ضمانا لسلامة البناء الوطنى . الا انه من المقرر ـ كما قال الرئيس ـ ان حرية الراى وممارستها يجب ان تتم فى حدود ونطاق القانون .